رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون

الأمم المتحدة

مقدمة

"دعما للجهود الرامية إلى وضع الناس في المركز من نظم العدالة، سأدعو إلى رؤية جديدة لسيادة القانون."

– خطتنا المشتركة (A/75/982)

إن مجتمعنا العالمي مهدد بسبب الانتهاكات المستمرة والصارخة لحقوق الإنسان، والنزاعات المتزايدة التعقيد، وأزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث والفقدان الهائل للتنوع البيولوجي. وقد أجبرتنا جائحة كوفيد-19 على إدراك مدى ضعفنا أمام عدم المساواة والتمييز وإساءة استخدام السلطة والجريمة والعنف.

إننا نشهد تراجعا عالميا في احترام سيادة القانون[1]، يتفاقم بفعل تصاعد النزاعات وإضعاف المؤسسات الوطنية. ويتجلى ذلك في زيادة القمع، والاستقطاب السياسي، والفساد، وتجاهل القانون الدولي، وتزايد عدم المساواة، واستغلال مؤسسات العدالة، وتصاعد الجريمة، والإرهاب، والاعتداءات على حقوق الإنسان، وتقلص الحيز المدني. وأدى التلاعب بوسائط الإعلام – وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي – وتراجع حرية الصحافة، إلى تعزيز التضليل الإعلامي وتقويض الثقة.

ويجب علينا أن نعالج هذه التحديات. ففي حين تغير العالم كثيرا منذ تأسيس الأمم المتحدة، فإننا "نحن الشعوب" نظل مصممين على منع نشوب النزاعات وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة والتقدم الاجتماعي. وإذا كنا نريد، متحدين، صياغة عقد اجتماعي جديد وإيجاد حلول دائمة، فيجب أن تكون سيادة القانون وتحقيق خطة عام 2030 في صميم جهودنا.

وتهدف خطتنا المشتركة إلى تنشيط قيم الثقة والتضامن بين الناس – وهي قيم ضرورية لإعادة بناء عالمنا وتأمين مستقبل أفضل وأكثر استدامة لأناسنا وكوكبنا. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي بطريقة تزيد من مشاركة الناس، وتعزز تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، وتضع المساواة بين الجنسين في المركز، وتحمي كوكبنا، وتستثمر في الأجيال القادمة، وتدير البيانات والتكنولوجيا الرقمية بشكل صحيح، وتحسن القدرة على الصمود، وتوقف انتشار المعلومات الخاطئة والمضللة. ويجب أن ندعم وجود وسائط إعلام حرة ومستقلة ودورها الأساسي في تعزيز سيادة القانون.

وفي إطار هذه الرؤية الجديدة لسيادة القانون، تشكل الخطوات التي تتخذها الدول الأعضاء لتعزيز سيادة القانون الأساس الذي تستند إليه جميع جهودنا للتصدي لتحديات اليوم. وتنبع هذه الرؤية من التزامنا الجماعي بإيجاد عالم يسوده السلام والرخاء والعدل، ويكون الناس محوره.

المنظمة ورؤية جديدة

تستند هذه الرؤية إلى المبدأ الأساسي المتمثل في أننا بينما ندعم الدول لتعزيز مؤسساتها المعنية بسيادة القانون، يجب أن يكون الناس في صميم هذه الجهود. وينبغي للدول الأعضاء أن تفي بالتزامها بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها على الصعيد العالمي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وللاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات النامية والمتنوعة، من قبيل تلك المتصلة بأزمة الكوكب الثلاثية والتكنولوجيات الجديدة، يجب أن تكون جهود المنظمة أكثر استشرافا للمستقبل، مع البناء على برامج الدعم وبناء القدرات التي دأبت على توفيرها تقليديا.

ولتحقيق ذلك، ستعزز المنظمة مركزية سيادة القانون في جميع أنشطتها وستدمج هذه الرؤية في جميع أعمالها. وبغية تعزيز مواطن القوة المشتركة للمنظومة بأكملها، سنعزز التماسك بين الكيانات التي تقدم الدعم في مجال سيادة القانون، بما في ذلك الأفرقة القطرية، وعمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة.

وتعزيز سيادة القانون هو مسعى طويل الأجل، رغم أن التدخلات الفورية القصيرة الأجل تكون غالبا ضرورية للنهوض بالمساءلة وحماية المدنيين وتهيئة بيئة آمنة ومأمونة. ويمكّن دعم سيادة القانون من إقامة مجتمعات عادلة ومنصفة ذات مؤسسات قوية تحمي

(1) "يشكل مفهوم سيادة القانون لُب مهمة المنظمة. وهو يشير إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علنا، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية". (S/2004/616)

السـكان في حالات النزاع وفي أوقات السـلم على حد سـواء. وتشـمل الجهود الطويلة الأجل إشـــراك كيانات الأمم المتحدة من خلال آليات تنسـيق مرنة مثل جهة التنسـيق العالمية لجوانب سـيادة القانون. وتعد البرامج المشتركة في مجال سيادة القانون، التي يفضل أن تكون بتمويل متنوع ومستدام وطويل الأجل، عنصـرا حاسما في هذه الجهود. وينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة – الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص – في تحقيق هذه الرؤية.

وهذا هو أساس التزامنا المتجدد بسيادة القانون.

الرؤية الجديدة

سيادة القانون هي أساس السلام

إن سيادة القانون أساسية لتحقيق السلام والأمن الدائمين. وهي الأساس لمنع نشوب النزاعات، وصنع السلام، وحفظ السلام، والحفاظ على السلام، وبناء السلام. وهي ضرورية للتصدي للمظالم وأوجه عدم المساواة التي تؤجج النزاعات ولحماية المدنيين في حالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء النزاعات. ويلزم تنشيط الجهود لدعم تسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة وانتهاكات القانون الدولي بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع؛ والتصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب؛ وبسط سلطة الدولة وإرساء شرعيتها؛ وإعادة الثقة والتماسك الاجتماعي؛ والإسهام في تنفيذ اتفاقات السلام.

وفي إطار الرؤية، سيتم تعزيز ودعم الجهود الوطنية والتعاون الدولي لمنع ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، مع عدم إغفال ضحايا هذه الجرائم أبدا. وستساعد الخفارة المجتمعية والخطط المتكاملة للأمن ومنع الجريمة التي تتصدى للتمييز، والتي تتضمن المشاركة المجتمعية والملكية المحلية، على بناء الثقة بين مؤسسات العدالة والأمن والأشخاص الذين تخدمهم.

ويجب أن ندعم الجهود الرامية إلى التصدي للاحتجاز المطول والتعسفي والاكتظاظ والظروف اللاإنسانية الأخرى في السجون التي يمكن أن تزعزع استقرار المجتمعات وتدفع المحتجزين إلى التطرف. ويجب معاملة المحرومين من حريتهم باحترام وحمايتهم من جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة. ويلزم بذل جهود إضافية لجعل السجون أماكن آمنة ومأمونة تتوفر فيها الظروف الإنسانية واستخدام بدائل للسجن عند الاقتضاء. ويعد تعزيز إعادة تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم في المجتمع أمرا أساسيا للحد من معاودة الإجرام ولجعل المجتمعات المحلية أكثر أمنا.

وسيساعد اتباع نهج شامل للعدالة الانتقالية، بما في ذلك المساءلة الجنائية، والبحث عن الحقيقة، وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار، في بناء الأساس لتحقيق المصالحة والسلام الدائم.

كما يجب أن يكون من يلتمسون العدالة قادرين على الاستفادة من توافر آليات العدالة العرفية وغير الرسمية التي تعمل بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتي تساهم في السلام، ومما تحظى به هذه الآليات من شرعية عامة.

الإجراءات

ستعطي المنظمة الأولوية لتقديم الدعم في مجال سيادة القانون باعتباره عنصرا أساسيا في عملها الأوسع نطاقا لإرساء السلام والأمن.

سيادة القانون تدعو إلى الاحترام الثابت لجميع حقوق الإنسان

إذا أريد لسيادة القانون أن تخدم الناس، فيجب أن تتماشى تماما مع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على النحو الوارد في ندائي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. فحقوق الإنسان وسيادة القانون يعزز كل منهما الآخر – إذ إن النهوض بسيادة القانون ضروري لحماية جميع حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان أساسية لسيادة القانون.

ونحن بحاجة إلى التحرك بشكل عاجل وجماعي نحو نظم عدالة أكثر شفافية وشمولا واستجابة. ويجب أن تكون الهيئات القضائية مستقلة وفي منأى عن أي تدخل سياسي. ويجب معاملة الأفراد والجماعات الذين يواجهون تحيزا وتحاملا منهجيين وقوالب نمطية منهجية معاملة منصفة في نظم العدالة الجنائية والمدنية. ويجب إيلاء الاهتمام الواجب لحقوق الضحايا والشهود وكذلك لحقوق المخالفين للقانون. وينبغي أن تتاح للأطفال إمكانية الوصول إلى مؤسسات العدالة المتخصصة والفعالة وأن يعترف بهم كأصحاب حقوق كاملة ومتميزة. وينبغي أن يولى الاعتبار في المقام الأول دائما لمصالح الطفل الفضلى.

الإجراءات

اعترافا بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية، ستشجع المنظمة الدول الأعضاء وتدعمها في جهودها الرامية إلى احترام وحماية واستيفاء التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وعملية الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وستركز تدابير التصدي للتهديدات الأمنية، بما في ذلك التهديد الذي تشكله الجريمة والإرهاب، على حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما يكفل فعاليتها واستدامتها.

سيادة القانون مترابطة ترابطا وثيقا مع التنمية

إن سيادة القانون ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وهي مسعى يشمل المجتمع بأسره. والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية هو عامل تمكين رئيسي لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. وتتطلب سيادة القانون تنفيذ سياسات عامة فعالة وغير تمييزية وشاملة تعالج الفقر والظلم والإقصاء وتمكن الناس من العيش حياة كريمة.

وتقتضي سيادة القانون أيضا أن يكون جميع الأشخاص متساوين أمام القانون ومسؤولين على قدم المساواة بموجب القانون، وأن تكون العدالة قابلة للتنبؤ بها وواضحة ومشبعة بضمانات الإجراءات القانونية الواجبة. وكما أن الناس ليسوا فوق القانون، فإن الدولة ليست فوق القانون أيضا، ويجب أن تتسم عمليات وإجراءات صنع القرار في الدولة بالمساءلة والانفتاح والشفافية. فبدون مساءلة، تطبق بإنصاف وعدل، تفقد سيادة القانون حيويتها وأهميتها في المجتمعات المحلية والمجتمعات عموما، ويتقوض احترام سيادة القانون مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى في جميع قطاعات الحياة العامة والخاصة.

فالفساد يعوق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ويولد انعدام الثقة، ويقوض شرعية مؤسسات الدولة، ويهدد السلم والأمن. ويجب أن ننهض بجهودنا لتعزيز المساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة، وبالتالي زيادة الثقة في المؤسسات وضمان التمتع بحقوق الإنسان.

الإجراءات

في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستسعى المنظمة كذلك إلى تحسين نوعية المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في مجال سيادة القانون، بناء على طلبها، إضافة إلى تعزيز القدرات لمنع الفساد وكشفه والتحقيق فيه.

سيادة القانون محورها الناس

إن اتباع نهج يركز على الناس إزاء سيادة القانون يشجع على إيجاد السياسات والقوانين والمؤسسات التي هي أقدر على حماية ودعم حقوق جميع الأفراد، بما في ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز، حتى لا يتخلف أحد عن الركب. وهو أمر يساعد على بناء الثقة والطمأنينة، اللتين هما في صميم العقد الاجتماعي.

والتركيز على الناس يعني أن القوانين ومؤسسات العدالة متاحة لكل شخص، وسهلة الاستخدام، وغير تمييزية، وعادلة، وتركز على الحلول والتدابير العلاجية التي تلبي احتياجات الناس وتقدم نتائج أفضل. إن مؤسسات سيادة القانون الشاملة والتمثيلية والمستجيبة والخاضعة للمساءلة أمام من تخدمهم ستعالج بشكل أفضل أشكال التمييز المتعدد الأوجه وانتهاكات الحقوق التي يواجهها الأفراد والمجتمعات.

ويتيح النهج الذي يركز على الناس المشاركة المجدية للنساء، والأقليات، والمهاجرين، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، والشباب، وأفراد مجتمع الميم الموسّع، وكبار السن، واللاجئين، والنازحين داخليا، وعديمي الجنسية، والمجتمعات المهمشة وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويعترف النهج الذي يركز على الناس بالعلاقة القائمة بين البشر والكوكب ويعالج الأزمات التي تحط من الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وتؤثر سلبا على السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

الإجراءات

وفاء بتعهدها بعدم ترك أحد خلف الركب والمساعدة في إعادة بناء الثقة وتجديد العقد الاجتماعي بين الحكومات وشعوبها، ستكفل المنظمة أن تمكن مبادراتها جميع الناس، بمن فيهم الشباب، من المشاركة المجدية في مجتمعاتهم المحلية بوصفهم عوامل للتغيير وبناة للسلام، والوصول إلى من هم أكثر تخلفا عن الركب.

سيادة القانون تعزز المساواة بين الجنسين

إن مؤسسات سيادة القانون الفعالة والشاملة أساسية للجهود الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات والفتيان من المطالبة بحقوق الإنسان الخاصة بهم على قدم المساواة. ويتطلب التمثيل المتساوي للمرأة في مؤسسات سيادة القانون بذل جهود مكرسة لتوظيف المرأة والاحتفاظ بها وترقيتها والقضاء على التمييز في مكان العمل.

وبرامج سيادة القانون التي تستند إلى تحليل جنساني والتي تمكن من المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية تكون أكثر فعالية في حماية وتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بسيادة القانون في المجتمعات. ويجب إشراك النساء كصانعات قرار وفاعلات على قدم المساواة في جميع الحالات، بما في ذلك كمفاوضات في عمليات السلام، ومدافعات عن حقوق الإنسان، وقائدات.

الإجراءات

ستدعم المنظمة جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التصدي للحواجز المنهجية والمستمرة، مثل القوالب النمطية الجنسانية، والقوانين التمييزية، والتمييز المتقاطع أو المضاعف، والمتطلبات والممارسات الإجرائية والإثباتية التمييزية. وستكفل المنظمة أيضا ذلك في جميع جوانب عملها.

سيادة القانون هي أساس النظام الدولي الذي يعتمد على تقاسم المسؤولية والتعاون

تؤكد الأمم المتحدة من جديد التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاقها وبنظام دولي قائم على سيادة القانون.

فعلى الصعيد الدولي، تصبغ سيادة القانون قابلية التنبؤ والمشروعية على العلاقات الدولية. ويعد امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب القانون الدولي أمرا أساسيا لصون السلم والأمن الدوليين، وللتعاون الدولي، وفي نهاية المطاف لحماية الشعوب.

وفي هذا الصدد، يسهم القانون الدولي في سيادة القانون من خلال الأطر والعمليات التي يوفرها للامتثال للقانون الدولي. وبموجب الميثاق، يجب على الأطراف في أي نزاع تسويته بالوسائل السلمية التي تختارها، بما في ذلك من خلال الفصل فيه في الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، أي محكمة العدل الدولية، التي يمكنها أيضا أن تصدر، عند الطلب، فتاوى بشأن أي مسألة قانونية.

ويجب أن نعمل بتصميم وصلابة من أجل إنهاء الإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار، تستحق الآليات المحلية والآليات والمحاكم الدولية عند الحاجة، التي تلتمس العدالة والحقيقة في مواجهة الفظائع، دعمنا الكامل.

الإجراءات

اعترافا بأن سيادة القانون تنطبق على جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة وعلى المنظمات الدولية، ستظل المنظمة جهة تروج بلا كلل للقيم الواردة في ميثاقها، وللمبادئ المكرسة في إعلان عام 2012 الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي[2].

وسندعم، بناء على الطلب، جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز المساءلة بما يتفق مع المعايير الدولية. وبالإضافة إلى هذا الالتزام بالمساءلة، سنعزز أيضا وننسق بشكل أفضل دعمنا لآليات المساءلة الدولية، بما في ذلك المحاكم، ولجان التحقيق، وبعثات تقصي الحقائق، وآليات التحقيق الدولية، بما يتماشى مع ولاياتها.

يجب أن تكون سيادة القانون استشرافية لمعالجة القضايا الجديدة والناشئة

بينما يتغير العالم بوتيرة لم يسبق لها مثيل، يجب أن يواكب النهج المتبع في دعم الدول الأعضاء لتعزيز سيادة القانون على الصعد الوطني والإقليمي والدولي هذا التغيير.

فسيادة القانون يجب أن توجد في المجال الرقمي مثلما هي موجودة في العالم المادي. ولضمان ذلك، يجب أن تطبق المعايير

(2) A/RES/67/1.

الدولية لحقوق الإنسان والحماية على التكنولوجيات الجديدة وأن تتضمن ضمانات الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي. ويجب أن تستخدم الدول الأعضاء التكنولوجيا أيضا بما يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وسيتم دعم جهود الدول الأعضاء لمعالجة الثغرات المعيارية المحتملة في القانون الدولي.

وتنطوي التكنولوجيا أيضا على إمكانية تحويل نظم العدالة من خلال زيادة إمكانية الوصول والمساءلة، ويجب أن يتوافق استخدامها مع معايير المحاكمة العادلة والخصوصية وغيرها من معايير حقوق الإنسان. وللاستفادة من الآثار الإيجابية للتكنولوجيا، لا بد من معالجة الفجوة الرقمية، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة.

الإجراءات

لضمان عالم أفضل للأجيال المقبلة، ستعمل المنظمة مع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لضمان أن تراعي أنشطة المساعدة وبناء القدرات في مجال سيادة القانون المشهد العالمي المتغير باستمرار واحتياجات الناس.

البيانات والأدلة الموثوقة أساسية لتعزيز سيادة القانون

من الأدوار الرئيسية للأمم المتحدة كونها مصدرا للبيانات والأدلة الموثوقة، إذ توفر للعموم المعلومات المتحقق منها لمساعدة العالم على فهم المخاطر والفرص، فضلا عن توجيه صنع السياسات. ويلزم اتباع نهج صارم وشامل لتوجيه البحث والرصد والتقييم. ويعد استخدام نتائج البحوث من مختلف المجتمعات المحلية عنصرا أساسيا من عناصر التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب.

والنهج القائمة على الأدلة ضرورية لفعالية الدعوة والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بسيادة القانون. وفي أجزاء كثيرة من العالم، هناك نقص في البيانات القابلة للاستخدام والتي يمكن الوصول إليها حول الحقائق المحلية، بما في ذلك الطبيعة المتعددة الثقافات واللغات للعديد من الأوساط. وينبغي إيلاء الأولوية لزيادة وصول الجمهور إلى البيانات، في ظل احترام الحق في الخصوصية، وتنويع مصادر البيانات، ودعم هذين العنصرين. ويجب أن تسعى برامج سيادة القانون إلى دعم تبادل المعارف والخبرات بين الأكاديميين وصناع السياسات والمهنيين وهيئات المجتمع المدني، من مشارب قانونية ولغوية وجغرافية واجتماعية متنوعة.

الإجراءات

ستركز المنظمة على تطوير ومواصلة جمع وتحليل البيانات بشكل رصين بشأن مبادرات سيادة القانون، وستمكن الجمهور من الوصول إلى هذه المعلومات.

الرؤية الجديدة

تتمثل رؤية الأمم المتحدة في إيجاد عالم يسوده السلام والرخاء والعدل، وتحكمه سيادة القانون وحقوق الإنسان، ويكون الناس محوره. وستدعم المساعدة التي نقدمها في مجال سيادة القانون الدول الأعضاء والمجتمعات المحلية والأفراد في إعادة بناء العقد الاجتماعي باعتباره أساسا للسلام المستدام.

وأدعو الدول الأعضاء إلى إعادة تأكيد التزامها بسيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني من أجل مواجهة تحديات اليوم.

وأدعو جميع الناس إلى الاعتراف بمدى تأثير سيادة القانون على حياتهم اليومية، وليس فقط على حياة المحامين أو القضاة أو أولئك الذين يتعاملون مع نظم العدالة. فسيادة القانون هي الوسيلة التي يمكننا من خلالها تعزيز رفاه الجميع.

وأدعو أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط العلمية، والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام، إلى الاضطلاع بدور نشط في تعزيز سيادة القانون.

وأدعو المنظمة إلى إدماج العناصر التالية في عملها:

أولا، سنعترف بالأهمية الجوهرية لسيادة القانون كأساس للتعاون المتعدد الأطراف والحوار السياسي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وكمبدأ محوري لجميع الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ثانيا، سيكون للدعم في مجال سيادة القانون تركيز محوره الناس، يتبع فيه نهج شامل يحترم الحقوق لتحقيق العدالة على جميع المستويات، بما في ذلك للأجيال الحالية والمقبلة.

ثالثا، ستشمل برامج سيادة القانون دائما تعزيز المساواة بين الجنسين وستولي الأولوية لحقوق النساء والفتيات والفتيان في تلبية احتياجاتهم الفردية وضمان مشاركتهم المجدية.

رابعا، ستولي برامج الأمم المتحدة المعنية بسيادة القانون الاعتبار الواجب للمسائل الجديدة والمستجدة، على نحو ما توليها الدول الأعضاء الأولوية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تطوير التكنولوجيات ونشرها واستخدامها المسؤول، وإيجاد الاقتصاد العالمي الذي يعود بالنفع على الجميع، وكفالة كوكب سليم.

خامسا، سيستمر تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ التزاماتها الدولية ومبادراتها الوطنية والإقليمية المتعلقة بسيادة القانون على الصعيد الوطني. وستشجع الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة على إصدار ولايات وزيادة التمويل لبرامج سيادة القانون.

سادسا، يجب أن تكون مبادرات سيادة القانون، على الصعيد الميداني، ملائمة لسياق البلد وأن يقودها النظراء الوطنيون. وسيكون كبير موظفي الأمم المتحدة في كل سياق قطري مسؤولا ومساءلا عن توجيه استراتيجيات الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون والإشراف عليها.

سابعا، سيكون من الأولويات العمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان توافر التمويل الكافي والمستدام والقابل للتنبؤ لمبادرات سيادة القانون.

ثامنا، سنعزز مشاركتنا على نطاق المنظومة في مجال سيادة القانون. وفي هذا الصدد، ستقوم نائبة الأمين العام بتنشيط الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون، بدعم من وحدة سيادة القانون في المكتب التنفيذي للأمين العام، لكفالة إعطاء الأولوية لهذه الرؤية الجديدة ومراعاتها في التخطيط الاستراتيجي ومناقشات السياسات على أعلى مستويات المنظمة.

تاسعا، ستعزز جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون دورها التنسيقي في المقر لتقديم المساعدة إلى الميدان، بينما توفر ورقات المواقف المشتركة للأمم المتحدة والمذكرات التوجيهية للأمين العام موقفا مشتركا لمشاركتنا.

وأخيرا، أدعو جميع كيانات الأمم المتحدة إلى إدماج هذه الرؤية الجديدة لسيادة القانون في أطرها التخطيطية.